

Distr.
GENERAL

TD/B/41(2)/9
16 January 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والأربعون

الجزء الثاني

جنيف، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥

البند ٥(ب) من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة
لتنمية أفريقيا في التسعينات

تقرير مرحلي مقدم من أمانة الأونكتاد وتقييم مساهمة
الأونكتاد في تنفيذ الخطة الجديدة

المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>المحتويات</u>	<u>الفقرات</u>
مقدمة		١
أولاً-	بحوث السياسة العامة وتحليلها	٢١-٢
ألف-	تقرير التجارة والتنمية لعامي ١٩٩٣ و١٩٩٤: الأداء الأخير	٧-٢
باء-	والتوقعات للبلدان النامية	٨
جيم-	التقارير والدراسات التحليلية المعنية بأفريقيا	١١-٩
دال-	التجارة الدولية	١٥-١٢
هـ-	السلع الأساسية	١٧-١٦
واو-	تخفيف الفقر	٢١-١٨
ثانياً-	أقل البلدان نمواً	٨٣-٢٢
ألف-	أنشطة التعاون التقني	٤٢-٢٢
١-	التجارة	٢٦-٢٢
٢-	السياسات التجارية والوطنية للبلدان النامية	٢٨-٢٧
٣-	المعرض التجاري الأفريقي - العربي الأول	٣١-٢٩
٤-	المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: جولة أوروغواي	٣٣-٣٢
٥-	نظام التفضيلات المعمم	٣٤
٦-	التجارة والبيئة	٣٧-٣٥
٧-	الممارسات التجارية التقييدية	٤٢-٣٨
١٠-	الكفاءة في التجارة	٤٠-٣٨
٢٠-	النظام الآلي للبيانات الالكترونية "أسيكودا"	٤٢-٤١
٢٠-	برنامج نقاط التجارة	٤٢-٤١
باء-	السلع الأساسية	٤٩-٤٣
١-	استراتيجيات تصدير السلع الأساسية	٤٣
٢-	تجهيز السلع الأساسية	٤٦-٤٤
٣-	تسويق السلع الأساسية وإدارة المخاطر	٤٧
٤-	إدارة الاستيراد وسياساته فيما يتعلق بالسلع الأساسية	٤٩-٤٨
جيم-	الغذائية	٥٤-٥٠
١-	إدارة الدين والمفاوضات	٥٣-٥٠
٢-	نظام إدارة الدين والتحليل المالي	٥٤
٢-	مفاوضات الدين	٥٤

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>		<u>الفقرات</u>
ثانيا- (تابع)		
دال-	التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٥٩-٥٥
هاء-	الخصخصة	٦٠
واو-	الاستثمار الأجنبي المباشر	٦٢-٦١
زاي-	النقل البحري، والموانئ والنقل المتعدد الوسائط	٧٤-٦٣
	١- النقل العابر في أفريقيا	٦٤-٦٣
	٢- نظام المعلومات المسبقة عن البضائع	٦٧-٦٥
	٣- تجديد موانئ الصومال	٧٠-٦٨
	٤- عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا (UNTACDA II)	٧٤-٧١
حاء-	التأمين	٧٨-٧٥
طاء-	التكنولوجيا	٨١-٧٩
ياء-	تنمية الموارد البشرية	٨٣-٨٢
ثالثا-	تقييم مساهمة الأونكتاد في تنفيذ الخطة الجديدة	٩٦-٨٤
ألف-	التوجه الحالي لمساهمة الأونكتاد في خطة الأمم المتحدة الجديدة	٨٥-٨٤
باء-	بحوث السياسة العامة وتحليلها	٩٣-٨٦
جيم-	التعاون التقني	٩٦-٩٤

مقدمة

١- تتألف مساهمة الأونكتاد في البرامج المتعلقة بأفريقيا من العنصرين المتكاملين التاليين^(١): بحوث السياسة العامة وتحليلها، والمداولة، وتشجيع توافق الآراء في مجالات ولاية الأونكتاد الوثيقة الصلة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا في التسعينات؛ وأنشطة التعاون التقني لتدعيم التدابير التي تستهدف مساعدة البلدان الأفريقية على الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة الأمم الجديدة. وفيما يتعلق ببحوث السياسة العامة وتحليلها، تراعي شُعب الأونكتاد في أعمالها الموضوعية الجارية أولويات خطة الأمم المتحدة الجديدة وتوجهاتها.

أولا - بحوث السياسة العامة وتحليلها

ألف - تقرير التجارة والتنمية لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٤: الأداء الأخير والتوقعات للبلدان النامية

٢- تناول تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٣ تجربة البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى فيما يتعلق ببرامج التكيف الهيكلي. واستعرض التقرير تجربة هذه البلدان وأجرى تقييما للعوامل التي أثرت في أدائها الاقتصادي في الآونة الأخيرة. ونظر التقرير في مدى كفاية التمويل الخارجي للتكيف وتصميم برامج التكيف وتنفيذها في ضوء احتياجات هذه البلدان وامكاناتها وبيئتها الخارجية، لا سيما أسعار السلع الأساسية. ومن ثم اقترح كيفية تحسين التمويل والتكيف. وبين التقرير بوضوح الأسباب التي تدعو إلى ضرورة إعادة النظر إلى حد كبير في السياسات المحلية والدولية على السواء إذا ما أريد عكس اتجاه الفقر المتصاعد ووقف عملية تهميش أفريقيا. وأشار إلى الحاجة بوجه خاص إلى دعم برامج التكيف الهيكلي، مع زيادة نقل الموارد الخارجية، سواء لمواجهة الخسائر المستمرة في معدلات التبادل التجاري أو لزيادة القدرة على الاستيراد والاستثمار كما بين أن تخفيض الديون يمكن أن يؤدي دورا هاما في هذا الشأن.

٣- وأشار التقرير أيضا إلى المجالات التي كانت فيها لبرامج التكيف الهيكلي أوجه قصور. فمثلا، بينما كانت لبرامج التكيف الهيكلي في أفريقيا عناصر ايجابية، بما في ذلك الأهمية المعلقة على الزراعة والاستقرار الاقتصادي الكلي، فإن بعض المجالات الهامة قد أُهملت بدرجات متفاوتة. ومن بين هذه المجالات الاستثمار العام والإصلاح الضريبي وإصلاح المؤسسات التجارية العامة وترويج الصادرات وبناء القدرات في الإدارة العامة. وخلص تقرير التجارة والتنمية إلى نتيجة مفادها أنه من المهم أن تتجلى هذه العناصر في تحسينات يتم إدخالها على تصميم وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي.

٤- ويبين تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٤ أن أداء النمو في أفريقيا ما زال غير مرض إلى حد بعيد. فمع استمرار تخلف الانتاج عن النمو السكاني، بدأت الدخول بالنسبة للفرد تتجه إلى الهبوط، مثلما حدث معها طيلة عقد ونصف عقد. ويلاحظ التقرير أنه في الأعوام القليلة الماضية نمت الاقتصادات التي تتبع "سياسات تكيف قوية" نموا أسرع بعض الشيء من غيرها، لكن هذه الاقتصادات تلقت أيضا تمويلا خارجيا أكبر كثيرا. ويشير التقرير مرة أخرى إلى أن برامج التكيف الهيكلي فشلت في تحقيق ما وعدت به من تحول؛ وقد نجح بلد أفريقي واحد حتى الآن في التخرج منها.

٥- ويلاحظ التقرير وجود مشكلة مشتركة لهذه الاقتصادات الأفريقية على مر السنين - وللاقتصادات الأخرى المعتمدة على السلع الأساسية في قارات أخرى شملت أقل البلدان نموا - تمثلت في ضعف السلع الأساسية الأولية بما فيها البترول. وأدى هبوط أسعار التصدير إلى كساد حصائل صادرات البلدان الأفريقية رغم أحجام التصدير المتزايدة، مما جعل من اللازم إجراء تخفيضات هائلة في الواردات. لكن العامل الأساسي وراء الأداء الاقتصادي السيء في عديد من البلدان الأفريقية تمثل في الاضطرابات السياسية أو المنازعات المسلحة من شتى الأنواع؛ وعانى بعضها من الجفاف أو من كوارث طبيعية أخرى.

٦- ولم تشارك الاقتصادات الأفريقية في الانتعاش الأخير لتدفقات رأس المال على البلدان النامية، وظلت تتعرض لضغط مالي مكثف. وهبط صافي تدفقات ائتمانات التصدير المتوسطة والطويلة الأجل على أفريقيا هبوطا حادا لتشكل رقما سالبا في عام ١٩٩٢، كما كان مجموع صافي تدفقات ائتمانات التصدير سالبا في النصف الأول من عام ١٩٩٣. وأمكن لبلدان قليلة جدا الوصول إلى أسواق السندات الدولية وإلى الائتمانات المصرفية، ولم تحدث زيادات ملموسة في الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تحرير قوانين الاستثمار الأجنبي.

٧- وفي الوقت نفسه فإن ترتيبات المدفوعات وتمويل الواردات (التي تعكس ملاءة البلد) مكلفة وتحمل شروطا غير مواتية. ورغم إعادة الهيكلة التساهلية في نادي باريس، ظلت خدمة الدين الخارجي فائقة الصعوبة. وتم اتخاذ مبادرة تحظى بالترحيب في قمة نابولي لمجموعة السبعة تهدف إلى تعميق تخفيض الدين الثنائي الرسمي للبلدان المنخفضة الدخل (ومعظمها بلدان أفريقية). ويعرب التقرير عن الأمل في أن يحمل هذا التوافق السياسي الجديد في الآراء زخما قويا لكي يعتمد نادي باريس في وقت مبكر شروط ترينيداد، تصاحبها تدابير قطرية محددة عند اللزوم. ويدعو التقرير إلى توسيع الأهلية للشروط الجديدة لكي تشمل، كحد أدنى، جميع البلدان شديدة المديونية التي تقترب من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية. وفضلا عن ذلك، ومن أجل التعجيل بعقد اتفاقات إعادة جدولة "خروج" البلدان التي تنفذ برامج التكيف، دعا التقرير إلى تخفيض مجموع الدين القائم في أسرع وقت ممكن ودفعة واحدة.

باء - التقارير والدراسات التحليلية المعنية بأفريقيا

٨- أعدت الأمانة وقدمت إلى المجلس دراسات تحليلية تتعلق بأفريقيا بشأن ثلاثة مواضيع حتى الآن: TD/B/39(2)/11: قضايا التكامل الإقليمي في أفريقيا (١٩٩٣)؛ TD/B/40(2)/9: تشجيع الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، ١٩٩٤؛ و TD/B/41(2)/6: التنمية المستدامة والسكان والموارد البشرية والبيئة، ١٩٩٥. وستشمل مواضيع الدورات اللاحقة للمجلس: '١' تحقيق النمو المتواصل والمستدام؛ '٢' التجارة والسلع الأساسية والتنوع؛ '٣' الترابط بين التقدم الاقتصادي والتوجه السوقي والإدارة الجيدة والمشاركة الشعبية المتزايدة. وحدثت بعض أنشطة التعاون التقني نتيجة هذه الدراسات التحليلية. ويتضمن أحد الأنشطة من هذا القبيل بناء القدرات في مجال المحاسبة الذي يعد شرطا لازما لتطوير المؤسسات. وهذا المشروع الذي ما زال في مرحلة بدائية يحظى بدعم من شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار.

جيم - التجارة الدولية

٩- تولي الورقات الداعمة لتقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤، اهتماما خاصا للحالة المحددة التي تواجه البلدان الأفريقية في سياق إجراء تقييم أولي لنتيجة جولة أوروغواي. وتؤكد الورقات الداعمة على ما تعلقه

البلدان الأفريقية من أهمية لفرص الوصول إلى الأسواق في مفاوضات جولة أوروغواي. واعتبرت هذه البلدان أن تحرير التجارة سيعمل على تخفيف درجة التصعيد التعريفي وسيخفض من الذروات التعريفية التي خضعت لها بعض منتجاتها. ومن ناحية أخرى، وبالنظر إلى التآكل الحتمي لهوامش التعريفات التفضيلية، أعربت البلدان الأفريقية عن قلقها مبكراً في مفاوضات الوصول إلى الأسواق لضمان الأخذ بتدابير تعويضية تشمل تساهلات إضافية للوصول إلى الأسواق. وتشير الورقات الداعمة إلى أن تآكل الأفضليات قد حدث بالفعل ويزداد وضوحاً في حالة المنتجات الاستوائية تليها المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية. إن قلق البلدان الأفريقية بشأن استمرار التصعيد التعريفي والخسائر فيما يتعلق بهوامش التعريفات التفضيلية يفسره اعتمادها الكبير على الصادرات من المنتجات الاستوائية والزراعية التي تشكل نصيباً هاماً في صادراتها. ويتوقع أن يكون لتآكل هوامش التعريفات التفضيلية أثر أكبر على حصائل صادراتها الشاملة بالنظر إلى قاعدة صادراتها الضيقة، مما يحد من مكاسبها في الفرص المحسنة للوصول إلى الأسواق في سائر فئات المنتجات.

١٠- وتولي الورقات الداعمة اهتماماً خاصاً لأثر برنامج الإصلاح المتوخى في الاتفاق المعني بالزراعة على البلدان الأفريقية. ويشار إلى أن تخفيض أو إلغاء الدعم الزراعي والحماية الزراعية في البلدان الصناعية من شأنه أن يحدث على الأجل الأطول أثراً دينامياً على تنمية الانتاج الزراعي في البلدان الأفريقية، مما يتيح لها بالتالي فرصة توسيع الصادرات الزراعية. غير أنه يتوقع أن ترتفع أسعار الأغذية على المدى القصير إلى المتوسط. ومن شأن ذلك أن يسبب محنة لكثير من البلدان الأفريقية التي هي مستورد صافٍ للأغذية، وخاصة على المدى القصير. وتشدد الورقات الداعمة على الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية من البلدان والوكالات الدولية المانحة لتمويل الواردات الغذائية التجارية على المدى القصير ولتحسين الانتاجية الزراعية والهياكل الأساسية في هذه البلدان.

١١- وتؤكد الورقات الداعمة بصفة خاصة على حاجة أفريقيا إلى إجراء تحول في انتاجها وهياكلها التجارية. وتم تعيين عدد من المجالات ذات الأولوية التي يمكن تركيز مجموعة من إجراءات السياسة العامة عليها: تطوير الهياكل الأساسية للخدمات من أجل دعم الانتاج والتجارة؛ بناء القدرات التكنولوجية لتحسين النوعية والقدرات التوريدية؛ التنوع إلى انتاج أعلى من حيث القيمة المضافة من خلال التجهيز؛ تحسين ظروف الاستثمار وتدعيم الأسواق الإقليمية ودون الإقليمية. وتبين أنه من الأساسي الحصول على دعم المجتمع الدولي من أجل استكمال الجهود المحلية في هذه المجالات وما يتصل بها.

دال - السلع الأساسية

١٢- في سياق العمل على تعزيز التنمية المستدامة في ميدان السلع الأساسية، اضطلع أو يجري الاضطلاع في عدة بلدان نامية، بدراسات حالات شتى حول الآثار البيئية لانتاج السلع الأساسية وتجهيزها. وتم التشديد بوجه خاص على الروابط بين هذه الآثار والسياسات الاقتصادية والبيئية، فضلاً عن أوضاع السوق. ودراسات الحالات المتعلقة بالبلدان الأفريقية هي: الكامبيون (البن والكاكاو) ونيجيريا (الكاكاو) وكوت ديفوار (البن والكاكاو والأرز (TD/B/CN.1/15)، وغانا (الذهب) (UNCTAD/COM/41) وزمبابوي (الذهب) (UNCTAD/COM/45).

١٣- وترمي هذه الدراسات إلى إرساء أساس وقائعي لمقترحات السياسة الوطنية والدولية التي من شأنها أن تسهم في ضمان أن يكون انتاج السلع الأساسية وتجارتها متوافقين ومتعاضدين مع تحسين ادارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة بشكل أفضل. وأهداف دراسات الحالات هي التالية: '١' مساعدة البلدان النامية على تصميم وتنفيذ سياسات تشجع الانتاج والتجهيز المستحسنين بيئيا للسلع الزراعية والسلمكية والحرارية والمعدنية؛ '٢' زيادة وعي البلدان المتقدمة المستوردة لما تواجهه الحكومات وما يواجهه المنتجون في البلدان النامية من مصاعب في حماية البيئة في قطاع السلع الأساسية. وتبين الاستنتاجات عدم وجود تناقض أساسي بين حماية البيئة وتوسيع قاعدة التصدير بما يشمل توسيعها من خلال التنوع.

١٤- وثمة مجال عمل ثان يُعنى بتوسيع نطاق الانتفاع بالمنتجات غير الضارة بالبيئة وزيادة التجارة بهذه المنتجات. والهدف من ذلك هو مساعدة البلدان النامية على '١' زيادة حصائل الصادرات عن طريق توسيع الانتاج والتصدير المستدامين للمنتجات المفضلة بيئيا من وجهة نظر البلدان المنتجة والمستهلكة، و'٢' الانتفاع ببرامج إعادة التدوير المسحقة. ففي المجال الأول، يجري منح الأولوية للمنتجات الحرجية غير الخشبية والألياف الزراعية والمدخلات الزراعية العضوية ولحم البقر المنتج ايكولوجيا والمنتجات المصنوعة من النفايات الزراعية. ويجري الاضطلاع بدراسات حالات أو التخطيط لهذه الدراسات في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك بلدان أفريقية، لتحديد امكانات توريد منتجات يدعى أن لها مزايا بيئية.

١٥- واستنادا إلى هذه المادة الأساسية، سيتم تنظيم حلقات عمل تعنى بمنتجات محددة غير ضارة بالبيئة للبلدان النامية بما فيها البلدان الأفريقية. وستجمع حلقات العمل هذه بين موظفي الحكومات وممثلي القطاع الخاص من المنتجين والصناعة، ومنظمات غير حكومية من البلدان النامية والمتقدمة معا. وستتوافر الخدمات الاستشارية للحكومات وقطاع النشاط التجاري لتعيين المنتجات التي تحمل امكانات النفاذ إلى الأسواق، فضلا عن تصميم وتنفيذ السياسات والتدابير والاستراتيجيات المناسبة لاستغلال هذه الامكانات.

هـ - تخفيف الفقر

١٦- بالنظر إلى نطاق وحدة الفقر في القارة الأفريقية، فإن لعمل اللجنة الدائمة المعنية بتخفيف الفقر صلة وثيقة للغاية بخطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا في التسعينات. وعليه فإن أفريقيا تحظى بقدر كبير من الاهتمام في كل أعمال اللجنة الدائمة.

١٧- وقد نظمت اللجنة الدائمة المعنية بتخفيف الفقر اجتماعا في جنيف لفريق حكومي دولي من الخبراء في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بغرض تبادل الخبرات بشأن تأثير الصناديق الاجتماعية وشبكات الأمان في الحد من الفقر، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية والخارجية لتخفيف الفقر. وتم التشديد بوجه خاص على دور شبكات الأمان والصناديق الاجتماعية في بلدان ما برحت تخضع للتكيف الهيكلي أو تواجه نتائجها. وأوصى فريق الخبراء بالعمل في مجالات المشاركة الشعبية وإشراك الفقراء في العملية الانمائية، بما في ذلك مشاركة المرأة؛ ودور العمل الدولي على مكافحة الفقر وفعالية هذا العمل وأثره الشامل؛ والموارد المالية الخارجية المكملة للجهود الوطنية وتحديد المعوقات الرئيسية (للجهات المانحة والجهات المتلقية على السواء) التي تؤثر في تنفيذ برامج المساعدة على تخفيف الفقر؛ واستكشاف سبل ووسائل تعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان النامية في برامجها ومشاريعها الرامية إلى تخفيف الفقر؛ وضمان نهوض كل من الحكومات والجهات المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بالدور الأمثل في فئات محددة من البرامج والمشاريع؛ والسكان والهجرة وتخفيف الفقر؛ فضلا عن التنمية الريفية والأمن

الغذائي. (للاطلاع على التفاصيل، انظر TD/B/CN.2/L.2). وكثير من هذه الاهتمامات يحمل طابع الاستعجال في البلدان النامية الأفريقية.

واو - أقل البلدان نموا

١٨- ثمة ٣٢ بلداً أفريقيا مصنفاً بين أقل البلدان نمواً. ويوجد حالياً ٤٧ بلداً مصنفاً في عداد أقل البلدان نمواً. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، اعتمد المجتمع الدولي بالاجماع برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للتسعينات الذي ينص على أن تتخذ أقل البلدان نمواً إجراءات على الصعيد الوطني وعلى أن يتخذ شركاءها في التنمية تدابير دعم دولية. وكثير من الأولويات المحددة والتوصيات المقدمة في برنامج العمل تطابق تلك الواردة في خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا في التسعينات وتؤيد تنفيذها.

١٩- إن المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الاثنتين والثلاثين الأقل نمواً في أفريقيا قد ظلت تحظى بالاهتمام في التقارير الصادرة عن الأمانة. فالتقارير المتعلقة بأقل البلدان نمواً للأعوام ١٩٩١ (TD/B/13(2) و ١٩٩٢ (TD/B/39(2)/10) و ١٩٩٣/١٩٩٤ (TD/B/40(2)/11) قد حلت قضايا عدة متصلة بخطة الأمم المتحدة الجديدة. ومن بين هذه القضايا ما يلي: اصلاحات السياسة العامة، وتنويع التجارة، والمشاركة الشعبية في التنمية، وسياسات النمو السكاني والأمن الغذائي، وتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية، وحشد الطاقات البشرية وتنميتها في أقل البلدان نمواً. وهذه التقارير، التي تشمل سلسلة البيانات الأساسية المتعلقة بأقل البلدان نمواً، تشمل أيضاً نصوصاً منفصلة عديدة بشأن قضايا محددة متصلة ببلدان أفريقية فردية من أقل البلدان نمواً أو أقل البلدان نمواً في أفريقيا كمجموعة. وكذلك فإن هذه التقارير وثيقة الصلة برصد تنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا في التسعينات. وشملت تقارير أخرى ما يلي: '١' دور نظام الأفضليات المعمم في تحسين فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق - بعض التطورات التي حدثت مؤخراً (TD/B/39(2)/CRP.7، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣)؛ '٢' جوانب إدارة الديون في أقل البلدان نمواً (TD/B/39(2)/CRP.8، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣).

٢٠- وعلاوة على ذلك، يجري العمل على وضع الصيغة النهائية لدراسات حالات قطرية محددة عن عدد من أقل البلدان نمواً في أفريقيا (اثيوبيا وأوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر وغامبيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموزمبيق والنيجر). وستوفر هذه الدراسات مدخلات للتقارير السنوية عن أقل البلدان نمواً، كما ستوفر الأساس لتحليل متعمق لاحتياجات هذه البلدان ومشاكلها.

٢١- وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٧١/٤٨ أن تعقد في عام ١٩٩٥ مؤتمر الاستعراض الشامل في منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج العمل. وستواصل أمانة الأونكتاد، في أعمالها التحضيرية للاجتماعات التمهيديّة والمؤتمر، استعراض ما يحدث في أقل البلدان نمواً في أفريقيا من تطورات وما يحرز من تقدم في تنفيذ برنامج العمل وخطة الأمم المتحدة الجديدة. كما ستجري الأمانة تقديراً لما لأقل البلدان نمواً في أفريقيا من احتياجات ذات أهمية خاصة بتنميتها تتطلب تصعيد الجهود في الفترة المتبقية من التسعينات. وفضلاً عن ذلك، وكجزء من العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض الشامل في منتصف المدة، هناك خطط لتنظيم اجتماع شامل، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على نحو ما دعا إليه برنامج العمل، من أجل تحسين وتدعيم ترتيبات التعاون القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

ثانيا - أنشطة التعاون التقني

ألف- التجارة

١- السياسات التجارية الوطنية للبلدان النامية

٢٢- يقدم الأونكتاد للبلدان الأعضاء مساعدة تقنية في مجال السياسات التجارية الوطنية. وأحد الأمثلة على ذلك مساعدة حكومة غانا، عن طريق دراسة ممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، على استعراض وتقييم وصياغة السياسة التجارية الوطنية للبلد فيما يتعلق بترويج صادراته وإدارة وارداته. ويجري حاليا استعراض مسودة أولى للتقرير المتصل بذلك. وإلى جانب استعراض الاتجاهات الجارية وسياسات أسعار الصرف في البلد، يجري التقرير تقييما للآطار المؤسسي والقانوني من أجل تنفيذ السياسات كما يقترح بعض الاجراءات لدعم قدرة صادرات البلد على المنافسة.

٢٣- وقدم الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مساعدة إلى حكومة غامبيا للاضطلاع بدراسة جدوى بشأن إنشاء منطقة لتجهيز الصادرات وكذلك في مجال التعريفات، وحوسبة البيانات التجارية. وثمة مشروع تعاون تقني مشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يقدم حاليا مساعدة لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في تخطيط مناطق حرة لتجهيز الصادرات في زنجبار وجزيرة بيمبا المجاورة لها. وينطوي المشروع على إعداد دراسات جدوى مكتملة. وهناك مشروع تعاون تقني مشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تقدم بموجبه مساعدة إلى حكومة كينيا بغية تعزيز الطاقات التشغيلية والترويجية لهيئة مناطق تجهيز الصادرات الكينية. وهناك مناطق عديدة خاصة وعامة لتجهيز الصادرات قد أنشئت أو في طور الإنشاء، في كينيا. وعُهد إلى هيئة مناطق تجهيز الصادرات الكينية بمهمة ضمان التشغيل الفعال لهذه المناطق والاسهام بكفاءة في التنمية الصناعية والتصديرية للبلد. ويساعد المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي هيئة مناطق تجهيز الصادرات عن طريق: '١' بناء هيكل إدارة جيد التصميم؛ '٢' انشاء نظم وإجراءات التشغيل؛ '٣' تقرير المعايير للبت في أنشطة الانتاج المؤهلة لمناطق تجهيز الصادرات؛ '٤' تدريب الموظفين، وخاصة على المستويات الادارية، في الموقع وفي الخارج معا؛ '٥' تنمية قنوات محددة المعالم لنشر المعلومات والمواد الترويجية عن مناطق تجهيز الصادرات الكينية. وأتاح المشروع خدمات اثنين من المستشارين بعقود طويلة إلى هيئة مناطق تجهيز الصادرات. وتبلغ مدة المشروع سنتين.

٢٤- وفي سان تومي، وفي إطار مشروع ممول من الحكومة ذاتها، أسدى الأونكتاد النصح بشأن اقامة منطقة حرة. وفي الرأس الأخضر تم توفير المساعدة إلى وزارة السياحة والصناعة والتجارة في تنمية القدرة المؤسسية وإعادة هيكلة الإطار القانوني، وتعيين احتياجات التدريب واقتراح توصيات بالسياسة العامة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية. وإلى جانب تنظيم عدد من حلقات العمل والحلقات الدراسية، أُعدت دراسات موضوعية تضمنت توصيات إلى الحكومة باتخاذ تدابير ملموسة بشأن مسائل مثل سياسة أسعار الصرف، وتمويل التجارة، والحوافز التعريفية وغير التعريفية، وتخريج الخدمات، وتدابير الحوافز الخاصة لتعزيز الاستثمار الخاص في البنية الأساسية. كما قُدمت المساعدة في تنفيذ كافة السياسات التجارية الجديدة التي ووفق عليها. وفي أوغندا وفر مشروع تقديم المساعدة إلى التجارة الخارجية الخدمات الاستشارية والتدريب في مجالات السياسة التجارية (وخاصة بشأن عرض أوغندا المقدم إلى جولة أوروغواي)، وتيسير التجارة

وتحليل الاحصاءات التجارية، وبالتالي جعل وزارة التجارة والصناعة في موقف أفضل من أجل صياغة السياسات التجارية والرد على المطالب في مجال تنشيط التجارة.

٢٥- وتصدى مشروع أقاليمي للصناديق الاستثمارية (INT/87/A 17) ممول من إيطاليا لحاجة أقل البلدان نمواً إلى تنويع هيكل صادراتها من أجل تحقيق الاستقرار ليرادات التصدير، وإيجاد هيكل انتاج أكثر توازناً على المدى الأطول. ويهدف المشروع إلى تزويد أقل البلدان نمواً بدراسات قطرية شاملة ودراسة جامعة مع توصيات بالسياسة العامة المستمدة منها. وتم الاضطلاع بثماني دراسات قطرية (شملت خمسة بلدان أفريقية هي بنن والرأس الأخضر وموزامبيق والنيجر وأوغندا) ودراستين دون اقليميتين عن أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا. ويتوقع أن تُنشر قريباً هذه الدراسات والدراسة الجامعة. كما ستعمم النتائج في شكل نموذج تدريبي يتم تطويره بالتعاون مع برنامج التدريب التجاري (TRAINFORTRADE).

٢٦- وهناك مشروع أقاليمي آخر للصناديق الاستثمارية (INT/91/A20) مدعم من هولندا يعنى بإصلاح السياسة الضريبية في أقل البلدان نمواً، ويهدف إلى تعيين السياسات والتدابير المطلوبة من أقل البلدان نمواً لتعبئة الموارد وإعادة هيكلة المصروفات، ووضع إطار يخدم كأساس لاسداء النصح إلى أقل البلدان نمواً في مجال السياسة العامة سعياً إلى الإصلاح الضريبي. واستكملت الدراسات القطرية الافرادية الأربع التي خطط لها وشملت ثلاثة بلدان أفريقية (غامبيا وملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة) ويجري اعداد استعراض عام للنتائج الأساسية واستنتاجات السياسة العامة لتعرض في شكل ورقة إدارية للسياسة العامة.

٢- المعرض التجاري الأفريقي - العربي الأول

٢٧- اقيم المعرض التجاري الأفريقي - العربي الأول في العاصمة التونسية برعاية منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والحكومة التونسية، في الفترة من ٢٢ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وأقيم أثناء هذا الحدث جناح للأونكتاد. وقامت أمانة الأونكتاد أيضاً بترتيب ٦٢ اجتماعاً تشاورياً بشأن التجارة الثنائية بين مختلف الوفود المنتمية إلى مجموعتي البلدان. كما عرضت ووزعت على المشتركين وثائق الأونكتاد ذات الصلة (بالانكليزية والعربية والفرنسية)، وتصل بصفة رئيسية بترويج التجارة بين البلدان العربية والبلدان الأفريقية، فضلاً عن احصاءات عن التجارة الدولية ووثائق مختارة مثل تقرير التجارة والتنمية ومنشورات عن نقل التكنولوجيا وورقات عن أقل البلدان نمواً، الخ.

٢٨- كما عقدت أثناء المعرض ندوة بشأن ترويج التجارة، كان موضوعها العام ترويج التجارة العربية - الأفريقية. وتناولت القضايا المطروحة الفرص المرتقبة للتجارة، والتعاون النقدي والمالي بين البلدان الأفريقية والعربية. وتناولت الندوة أيضاً مسألة التدفقات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف من البلدان العربية إلى البلدان الأفريقية. وقدم شرح مفصل للتدابير الواجب اتخاذها في مجالات السياسة التجارية وترويج التجارة. والهيكل الأساسية الداعمة، والتعاون فيما بين المجتمعات التجارية لمجموعتي البلدان، ووضع ترتيبات للمقاصة والمدفوعات، واقامة مرافق لتمويل التجارة.

٣- المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: جولة أوروغواي

٢٩- قدم الأونكتاد دعماً للبلدان الأفريقية في تقييم نتائج جولة أوروغواي الذي جرى قبل اختتام المفاوضات رسمياً على نحو ما ينص عليه إعلان بونتا ديل استي.

٣٠- وقد استفادت بلدان أفريقية عديدة شاركت في المفاوضات من برامج التدريب التي قدمها الأونكتاد بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طيلة فترة الجولة، بما في ذلك إتاحة العديد من الدراسات وغيرها من المواد التفاوضية الداعمة. ويقوم الأونكتاد، بناءً على طلب الحكومات الأفريقية، بوضع الصيغة النهائية لبرنامج للتعاون التقني فيما بعد جولة أوروغواي لتلبية احتياجات هذه البلدان أثناء وضع النتائج موضع التنفيذ. وفي هذا السياق، تعاون الأونكتاد مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنظيم مؤتمر دولي عن تقديم المساعدة التقنية للبلدان الأفريقية في ميدان التجارة في مرحلة ما بعد جولة أوروغواي يعقد بالعاصمة التونسية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٣١- وفي مجال الخدمات، واصل الأونكتاد برامج التعاون التقني مع البلدان الأفريقية في إطار البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة التقنية في مجال الخدمات، بدعم مالي مستمر من الحكومة الفرنسية والمركز الدولي للبحوث الإنمائية الكندي وشركة كارنيغي بنيويورك. وعلى غرار المرحلة الأولى، قامت البلدان المتلقية نفسها بوضع برنامج الأنشطة مستقبلاً في إطار البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة التقنية في مجال الخدمات، وذلك في ضوء تقدير أثر المرحلة الأولى للبرنامج المذكور أجري في حلقة دراسية نظمت لهذا الغرض في نيروبي بكينيا في أيار/مايو ١٩٩٤. إن البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة التقنية في مجال الخدمات، بوصفه أساساً برنامجاً لتقديم المساعدة التقنية على بناء القدرات في مجال وضع سياسات الخدمات، يهدف إلى تلبية احتياجات البلدان الأفريقية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في قطاع الخدمات، فضلاً عن النهوض بإسهام قطاع الخدمات في عملية التنمية.

٤- نظام الأفضليات المعمم

٣٢- في سياق نظام الأفضليات المعمم، نظم المشروع الوطني لنظام الأفضليات المعمم لزمبابوي، المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد، الذي انتهى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ١٦ حلقة دراسية وحلقة عمل ودرب نحو ٣٥٠ من المشاركين في مدن شتى بشأن مخططات نظام الأفضليات المعمم وقواعد المنشأ المتعلقة بهذه المخططات وغير ذلك من الترتيبات التجارية. ووجدت بعثة أوفدها الأونكتاد مؤخراً في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أن هذا المشروع قد حافظ على نوعية عالية في تنفيذه وصلته بالحالة الراهنة لزمبابوي.

٣٣- كما اقيمت حلقتان دراسيتان وطنيتان عن نظام الأفضليات المعمم في الرأس الأخضر، وواحدة في أوغندا، وذلك بتمويل من مشاريع وطنية مقامة في البلدين المذكورين. وعقدت في بوركينا فاسو حلقة دراسية إقليمية عن نظام الأفضليات المعمم من أجل ١٤ من أقل البلدان نمواً الناطقة بالفرنسية في إفريقيا، بتمويل من حكومة سويسرا. وشاركت في هذه الحلقة الدراسية البلدان التالية: بنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وغينيا وغينيا الاستوائية ومالي وموريتانيا وموزامبيق والنيجر.

٥- التجارة والبيئة

٣٤- تتألف أنشطة الأونكتاد في أفريقيا في هذا المجال، التي تتلقى دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من سلسلة من دراسات الحالات القطرية بشأن الروابط بين التجارة والبيئة. ولا يوجد سوى النزر اليسير من البيانات بشأن هذه الروابط، مما يعني أنه يجري الآن وضع افتراضات لا تستند إلى أساس راسخ قائم على التجربة والاختبار. والهدف الرئيسي للمشاريع هو الاسهام في إرساء هذا الأساس وتحسين الفهم والوعي بالقضايا البيئية من حيث صلتها بالتجارة. وعقب تحليل الدراسات القائمة على التجربة والاختبار، ستم مناقشة الآثار المترتبة على السياسات العامة وما يعقبها من استراتيجيات البحوث الموجهة نحو السياسات العامة. وتشارك البلدان الأفريقية التالية في المشروع الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الانمائي: أوغندا وزمبابوي والسنغال والكاميرون وكينيا ومصر ونيجيريا. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، اشترك الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم حلقة دراسية عن التجارة والبيئة من أجل البلدان الأفريقية عقدت في نيروبي بكينيا. وشارك في هذه الحلقة أوغندا وزمبابوي والكاميرون وكينيا ومصر وموزامبيق ونيجيريا. وستجرى دراسة افردية قطرية عن كينيا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٦- الممارسات التجارية التقييدية

٣٥- إن مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والتي اعتمدها الجمعية العامة في ١٩٨٠ وعززتها اعلانات شتى صدرت عن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية (وخاصة في دورته الثانية عشرة في ١٩٩٣)، تضع الاطار الذي يقدم فيه الأونكتاد والمؤسسات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة برامج لتقديم المساعدة التقنية والاستشارية والتدريبية بشأن الممارسات التجارية التقييدية وخاصة للبلدان النامية.

٣٦- وقدم الأونكتاد المساعدة إلى غانا منذ عام ١٩٩١ في المجالات الثلاثة المذكورة أعلاه؛ ويتوقع أن يبلغ العمل ذروته بسن مشروع قانون معنون "قانون الممارسات التجارية" وإنشاء أجهزته الادارية الداعمة وذلك بدعم مالي مرجح من برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وفي زامبيا، وبدعم من مشروع تقديم المساعدة التحضيرية الممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن بناء القدرات في وزارة التجارة والصناعة (ZAM/92/026)، تم وضع قانون للتجارة والمنافسة المشروعة جرى اعتماده الآن.

٣٧- واستجابة لطلب مقدم من الدول الأعضاء في منطقة التجارة التفضيلية لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية، نظمت أمانة الأونكتاد حلقة عمل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن المنافسة ومكافحة الممارسات التجارية التقييدية وذلك في سياق المعاهدة المنشئة للسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (الموقعة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

٧- الكفاءة في التجارة

١٠ النظام الآلي للبيانات الالكترونية "أسيكودا"

٣٨- كان برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية "أسيكودا" (ASYCUDA) أكبر برنامج للتعاون التقني اضطلع به في إطار الأونكتاد منذ أواخر الثمانينات، ولعل برنامج "أسيكودا" يوفر أفضل حل فعال من حيث التكلفة للبلدان الراغبة في تحديث اداراتها الجمركية ودوائر جمع البيانات لديها، وقد كان البرنامج محور التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان النامية في السنوات الخمس الماضية في هذا المجال.

٣٩- ويستمر مركز الدعم دون الاقليمي لبرنامج "أسيكودا" القائم في لومي والذي يخدم غرب أفريقيا. حتى نهاية عام ١٩٩٥ وذلك بتمويل من الجماعة الأوروبية. وفي أفريقيا الشرقية والجنوبية، يجري تنفيذ مشروع مركز دعم اقليمي لصالح بلدان منطقة التجارة التفضيلية في أفريقيا الشرقية والجنوبية بتمويل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية: فأقيم فريق من أربعة خبراء في لوساكا منذ شباط/فبراير ١٩٩٣. ان منشآت "أسيكودا" في بنن وبوركينا فاسو وبوروندي والرأس الأخضر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر وغانا وغينيا وغينيا - بيساو ومدغشقر ومالي وموريتانيا وموريشيوس والنيجر ورواندا والسودان وتوغو وزمبابوي تعمل الآن بالكامل على الرغم من امتلاك النيجر وتوغو معدات أقدم يجب استبدالها بحيث يمكن الاستعانة بأحدث برامج الحواسيب. ويجري إعداد مشاريع في غامبيا وسان تومي وبرنسيبي وجمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق وناميبيا وأوقف المشروع القائم في زائير بسبب الأوضاع السياسية.

٤٠- وكما أشير أعلاه، يهدف نظام "أسيكودا" إلى زيادة الإيرادات، وزيادة فعالية التخليص الجمركي، وتوفير بيانات للهيئات الإحصائية الحكومية. وقد أجريت عمليات تقييم وطنية وإقليمية لمشاريع "أسيكودا" على أساس منتظم منذ أن بدأ البرنامج، وكانت نتائج هذه العمليات ايجابية بلا استثناء. فمثلا سجلت موريشيوس، زيادة بنسبة ١٠ في المائة في الإيرادات الجمركية وانخفاضا في أوقات التخليص من متوسط قدره أربعة أيام إلى يوم واحد.

٢٠ برنامج نقاط التجارة

٤١- أعلنت المبادرة المتعلقة بالكفاءة في التجارة في الأونكتاد الثامن في كرتاخينا. والهدف الرئيسي من المبادرة هو فتح التجارة الدولية أمام مشتركين جدد - ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - وتقليل تكاليف التعاقد من خلال تبسيط اجراءات التجارة وتحقيق التناسق بينها على النطاق العالمي واتاحة سبل وصول التجار إلى التكنولوجيات المتقدمة وشبكات المعلومات، ومن العناصر الرئيسية للمبادرة "برنامج نقاط التجارة"، الذي يتمثل أساسا في إنشاء نقاط تجارة في جميع مناطق العالم وتشغيلها والربط بينها.

٤٢- وتم ايضاد بعثات لعرض برنامج نقاط التجارة على القطاعين الخاص والعام على البلدان الأفريقية التالية: الجزائر، الرأس الأخضر، مصر، غابون، كينيا، موريتانيا، المغرب، سان تومي وبرنسيبي، السنغال، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. وقد أنشأ أكثر من ٢٠ بلدا في أفريقيا، أو في طور إنشاء نقاط التجارة.

باء - السلع الأساسية

١- استراتيجيات تصدير السلع الأساسية

٤٣- نظمت أمانة الأونكتاد "حلقة عمل عن سياسات واستراتيجيات تصدير السلع الأساسية في البلدان الأفريقية التي تضطلع بعملية التكييف الهيكلي"، عقدت في دار السلام (جمهورية تنزانيا المتحدة) في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بدعم مالي من حكومة استراليا. ونظمت هذه الحلقة التدريبية بالتعاون مع مركز التجارة الدولية للأونكتاد واللغات وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وكان من بين المشتركين الخمسة والعشرين موظفون حكوميون كبار من وزارات التجارة والزراعة والمؤسسات الحكومية شبه الرسمية ذات الصلة في اثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وكينيا وملاوي. وكان الهدف من حلقة العمل مساعدة هذه الحكومات على إعادة صياغة سياساتها المتعلقة بإنتاج السلع الأساسية الثلاث المختارة وتسويقها التصديري. وشملت الجوانب التي تناولتها الحلقة ما لإلغاء الضوابط التنظيمية وتخفيض الميزانيات من آثار على الإنتاج وتسويق الصادرات؛ وصياغة وتنفيذ السياسات الحكومية في إطار إلغاء الضوابط التنظيمية، بما في ذلك تعيين ميزان المهام والوظائف بين الحكومة والقطاع الخاص؛ وما يترتب على إلغاء الضوابط التنظيمية من آثار بالنسبة لكفاءة استخدام تقنيات التسويق وتدفقات المعلومات.

٢- تجهيز السلع الأساسية

٤٤- شرعت أمانة الأونكتاد في عام ١٩٩٢ في "مشروع نموذجي بشأن تجهيز السلع الأساسية فيما يتعلق ببلدان نامية مختارة" بتمويل من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والتي بها أنشطة تجهيزية محدودة، منها بلد من أفريقيا هو الكاميرون. وبالنظر إلى أن المشروع يرمي إلى اختبار نهج جديد للتعاون بين المنظمات الدولية، فقد شاركت فيه جميع الوكالات الدولية المختصة (الأونكتاد، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية). فضلا عن خبيرين مستقلين رفيعي المستوى يعملان كعضوين دائمين في "الفريق الأساسي" المشارك في تنفيذ المشروع.

٤٥- وبعد عمليات تقييم لامكانات قطاع السلع الأساسية ووضع ملامح المشروع، عقد اجتماع مائدة مستديرة في الكاميرون بغية تقييم قدرة المشاريع الاستثمارية المحتملة على الاستمرار. وناقش المشاركون مشاريع ملموسة لتجهيز زيت الأفوكادو وزيت النخيل، وتم تحديد التزامات المنظمات الدولية وحكومة الكاميرون لدعم البدء في تنفيذ هذه المشاريع التجارية.

٤٦- وقد أكد المشروع حتى الآن امكانات بذل الجهود لتشجيع الاستثمار الخاص في أنشطة التجهيز عن طريق آلية جديدة للتعاون المشترك بين الوكالات تضم منظمات دولية وإقليمية تختص بالمجالات ذات الصلة. ووجد جميع المشتركين أن شكل المشروع يبشر بالكثير كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تنشيط ومساعدة الجهود الملموسة لتحقيق "العون الذاتي" للبلدان النامية التي تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية وتتمتع بإمكانات التجهيز. ويجري النظر حاليا في مرحلة ثانية أعرب عدد من البلدان الأفريقية عن الاهتمام بالمشاركة فيها.

٣- تسويق السلع الأساسية وإدارة المخاطر

٤٧- عقدت في نيروبي بكينيا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ حلقة عمل عن السياسة العامة الرفيعة المستوى بشأن "تحسين السياسات الحكومية التي تؤثر على تسويق صادرات البن واستخدام تقنيات التسويق الحديثة (بما فيها أدوات إدارة المخاطر) في أفريقيا". ونظمت هذه الحلقة أمانة الأونكتاد بدعم مالي من حكومة هولندا، كأحد الأنشطة المضطلع بها في إطار الولاية المسندة إلى الأونكتاد بشأن تسويق السلع الأساسية وإدارة المخاطر. وكان من بين المشتركين في الحلقة الذين تجاوز عددهم الثلاثين كبار المسؤولين عن رسم السياسات بوزارات الزراعة والمالية والتجارة، والمصارف المركزية، وممثلو رابطات تصدير البن من بوروندي والكاميرون واثيوبيا وكينيا ومدغشقر وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وكان الهدف من الحلقة هو تحسين قدرة البلدان الأفريقية المعتمدة على البن على تقييم مزايا ومشاكل استخدام أدوات إدارة المخاطر وأساليب التسويق الحديثة الأخرى في تصدير البن، وتقييم آثار استخدامها على السياسة الحكومية. وتم إعداد مجموعة تقارير لحلقة العمل شملت المسائل التالية: تشغيل أدوات إدارة مخاطر أسعار السلع الأساسية؛ هياكل المراقبة اللازمة لإدارة المخاطر بكفاءة في الشركات؛ الصلة بين السياسات الحكومية وتطبيق إدارة المخاطر؛ دور صادرات البن في البلدان المشمولة بالمشروع؛ التقنيات الحديثة لتسويق البن؛ تمويل السلع الأساسية؛ والسياسات الحكومية في شرق أفريقيا التي تؤثر على استخدام تقنيات إدارة المخاطر.

٤- إدارة الاستيراد وسياساته فيما يتعلق بالسلع الأساسية الغذائية

٤٨- اضطلع الأونكتاد، في إطار مشروعه بشأن "إدارة الاستيراد وسياساته فيما يتعلق بالسلع الأساسية الغذائية"، بأعمال في أفريقيا في مجالات المشورة التجارية والتدريب التجاري وسياسات الاستيراد وعلاقتها ببرامج التكيف الهيكلي. وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، قدمت مساعدة إلى ١٧ بلدا في التعاقد على شراء القمح والأرز، ولا سيما فيما يتعلق بشروط التعاقد وإجراءات تقديم العطاءات واختيار الموردين المناسبين والمواصفات الفنية ومتطلبات التفيتش. وفي ١٥ بلدا آخر، تم تنظيم حلقات دراسية بالتعاون مع الغرف التجارية والحكومات بشأن حالة السوق وتمويل التجارة وشروط التعاقد ومواصفات المنتجات فيما يتعلق بالأرز والسكر. وشارك في هذه الحلقات الدراسية قرابة ٣٥٠ من التجار الخاصين والموظفين الحكوميين وكبار مدراء المصارف. وقدمت زمالات دراسية لكبار موظفي شؤون المشتريات من السنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر وغانا وتونس وجزر القمر. وأعدت دراستان عن آثار سياسات التكيف الهيكلي على واردات الأرز والسكر. وأعد تقريران عن "البنود الرئيسية للتعاقد وإجراءات تقديم العطاءات" وعن "تمويل تجارة الأغذية". وشرع الأونكتاد، إضافة إلى ذلك، في إنشاء خدمة سوقية فيما يتعلق بالأرز يتولى تنفيذها مركز التجارة الدولية.

٤٩- وقد أسهمت هذه الأنشطة في توفير مزيد من الأسعار المنافسة و/أو تحسين الشروط التعاقدية، مما أفضى إلى زيادة الأمن في الأداء التعاقدية وتوريد منتجات أجياد وتوليد وفورات في النقد الأجنبي. وقد اكتمل الآن هذا المشروع الممول أساسا من سويسرا وإيطاليا.

جيم - إدارة الدين والمفاوضات

١- نظام إدارة الدين والتحليل المالي

٥٠- تفردت مديونية البلدان النامية باعتبارها من أهم القيود المفروضة على الإنفاق على التعليم والصحة. إن تحسين قدرة بلد ما على إدارة دينه من شأنه أن يساعده على صون الموارد الشحيحة، فمثلاً يعد توافر البيانات الدقيقة بشكل جاهز أمراً أساسياً لاتباع الاستراتيجيات المثلى في مجال الاقتصاد الكلي والاقتراض الخارجي. ولذا تحتاج البلدان النامية إلى القدرة والهيكل الإداري اللازمين للتصدي بشكل فعال لكل جوانب إدارة دينها الخارجي. ولهذا الغرض فهي تحتاج إلى نظام محوسب لإدارة الدين وما يرتبط به من تدريب واسداء نصح في إدارة الدين. وهذه كلها تمثل أبعاداً هامة لمسألة تنمية الموارد البشرية في المنطقة. ويقوم الأونكتاد بتقديم هذه المساعدة التقنية. وهو يستند أساساً إلى نظام محوسب لإدارة الدين يعرف باسم نظام إدارة الدين والتحليل المالي^(٧) (DMFAS) ويهدف إلى دعم القدرة التقنية للبلدان النامية من أجل تسجيل ورصد دينها الخارجي. وقد تم تركيب نظام إدارة الدين والتحليل المالي في بروندي واثيوبيا ورواندا وتوغو وأوغندا وزامبيا وزمبابوي ومصر، وكذلك في عدد كبير من البلدان خارج القارة الأفريقية. واستناداً إلى طلبات رسمية، يجري حالياً إعداد مشاريع جديدة في أفريقيا من أجل أنغولا والرأس الأخضر وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وموريتانيا والسنغال والسودان والمصرف المركزي لدول غربي أفريقيا.

٥١- وقد سعى الأونكتاد لسنين طويلة إلى لا مركزية أنشطته المتصلة بنظام إدارة الدين والتحليل المالي في أفريقيا إلى أقصى حد ممكن ومفيد. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩١ حتى آب/أغسطس ١٩٩٣، قدم مستشار إقليمي للأونكتاد مقيم في أوغندا الدعم لاستخدام نظام إدارة الدين والتحليل المالي بصفة أولية إلى بروندي وأوغندا ورواندا، وفي مرحلة لاحقة إلى زامبيا وأثيوبيا. وقد ثبت أن هذا المشروع (INT/91/A12)، الممول من هولندا عظيم الفائدة وأظهر ضرورة الاستمرار في تقديم المساعدة إلى منشآت نظام إدارة الدين والتحليل المالي بعد انتهاء المشاريع القطرية.

٥٢- وأنشأت حكومات اثني عشر بلداً في أفريقيا الشرقية والجنوبية "مبادرة أفريقيا الشرقية والجنوبية في إدارة الدين والاحتياطي (ESAIDARM) لتحسين فعالية التعاون التقني لبناء القدرات على إدارة الدين. وقد أنشئت المبادرة رسمياً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وتم انتخاب مجلس إدارتها ولجنتها التنفيذية ومديريها التنفيذي. وسيتم تقديم الدعم التقني والمالي عن طريق مانحين ثنائيين، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية والبنك الدولي والأونكتاد وأمانة الكومنولث ومنظمات دولية أخرى. وستتوافر الخدمات التدريبية والاستشارية من خلال أمانة إقليمية تلحق بمصرف الاحتياطي في زمبابوي. ويجري حالياً استكمال الترتيبات المالية لدعم هذه العملية الإقليمية وتبلغ التكلفة التقديرية للسنوات الثلاث الأولى ١٠,٢ مليون دولار. واستناداً إلى خبرته الطويلة في المنطقة، أيدّ الأونكتاد بنشاط إنشاء هذه المبادرة. وبناءً على طلب المبادرة، خصص الأونكتاد موظفاً تقنياً أقدم داخل الأمانة لدعم إنشاء وتشغيل نظام إدارة الدين والتحليل المالي في البلدان، والعمل على تطوير خبرة إقليمية إضافية ودعم نوعية وتوقيت الجهود الجارية لتسجيل البيانات، من خلال زيادة تواتر الزيارات الإشرافية وتوسيع الخدمات الاستشارية. كما تم توظيف خبير داخل المنطقة للعمل كمناوب للخبير الدولي؛ وستنتهي خدمة الخبير الدولي تدريجياً بعد فترة سنتين وبعدها يحل الخبير الأول محله.

٥٣- كما أن أمانة الأونكتاد على اتصال بالمركز المصري لدعم المعلومات والقرارات بغية تعزيز التعاون في توفير الدعم للبلدان النامية الأفريقية وغيرها من البلدان النامية.

٢- مفاوضات الدين

٥٤- شرع الأونكتاد في تنفيذ مشروع لتقديم المساعدة التقنية، ممول من حكومة إيطاليا، من أجل تدعيم قدرة البلدان الإفريقية على إعادة جدولة دينها للدائنين الرسميين. وفي إطار هذا المشروع تم الإضطلاع بالأنشطة التالية خلال العامين الماضيين: (١) تم تزويد ثلاثة بلدان أفريقية بالمساعدة التقنية من خلال بعثات استشارية لإعداد استراتيجيتها لمفاوضات الدين مع الدائنين في نادي باريس. كما قدمت المساعدة التقنية إلى ثمانية بلدان أفريقية أخرى قبيل اجتماع نادي باريس؛ (٢) أُعد تقرير عن الاتفاقات الثنائية لنادي باريس بشأن تجربة ثمانية بلدان أفريقية (غينيا، موزامبيق، نيجيريا، السنغال، جمهورية تنزانيا المتحدة، توغو، أوغندا وزامبيا)؛ (٣) عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ حلقة دراسية رفيعة المستوى عن السياسة العامة بشأن استراتيجيات مفاوضات الدين الثنائي الرسمي لأفريقيا. وحضر الحلقة كبار المسؤولين (رؤساء إدارات الدين عادة) من المصارف المركزية ووزارات المالية في ١٥ بلداً أفريقياً. وكان للحلقة الدراسية ثلاثة أهداف: '١' نشر المعارف القائمة في ميدان مفاوضات وتحويلات الدين الرسمي؛ '٢' تحليل تجربة البلدان الأفريقية في هذا المجال، وتيسير تبادل المعلومات والخبرات فيما بين حكوماتها؛ '٣' تقرير احتياجات بناء القدرات للبلدان الأفريقية لكي تتمكن من تصميم استراتيجيتها الخاصة بالتمويل الخارجي، ولا سيما بشأن الدين، وتقدير كيفية تلبية هذه الاحتياجات.

دال - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٥٥- كانت للأونكتاد أنشطة جارية شتى في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في المنطقة الأفريقية، شملت مشاريع تقديم الدعم الاستشاري والمساعدة التقنية، بهدف الاستجابة لمطالب تجمعات التكامل وتحسين ترتيبات المدفوعات والمقاصة، وتشجيع شركات التجارة والعوامل الاقتصادية الأخرى على دعم التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وتم الشروع في تنفيذ مشروع جديد لمساعدة اتحاد المغرب العربي في عام ١٩٩٤. وبدأ العمل التحضيري في نشاطين هما إعداد دراسة بشأن مخطط تعويض الخسارة في الإيراد الضريبي الناتج عن تنفيذ الأفضليات التجارية؛ وتنظيم مؤتمر للمؤسسات التجارية المغربية من أجل إنشاء رابطة للمؤسسات التجارية في نهاية المطاف. وقدمت المساعدة إلى الاتحاد الاقتصادي لدول عربي أفريقيا في العمل التحضيري من أجل وضع تعريف خارجي مشتركة، وإجراء دراسات بشأن زيادة قابلية العملات للتحويل وإقامة منطقة نقدية واحدة، ودعم عمل لجنة المتابعة من أجل إنشاء خدمات للنقل البحري الساحلي في أفريقيا الغربية والوسطى. كما قدمت المساعدة إلى الاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى في إجراء دراسة بشأن قواعد المنشأ، ودراسة عن مخطط تعويض الخسارة في الإيراد الضريبي الناتج عن تنفيذ مخطط تحرير التجارة، وصياغة برنامج عمل من أجل إنشاء تعريف خارجي مشتركة.

٥٦- وقام ببعثات استشارية عديدة موظفو الأونكتاد ومستشار أقاليمي إلى الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنطقة التجارة التفضيلية لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية والجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي واتحاد المغرب العربي. وتم إسداء النصح بشأن تنقيح معاهدة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، وصياغة بروتوكولات تلحق بمعاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية تعنى بسوق أفريقيا الشرقية والجنوبية، وتصميم برنامج لتحرير التجارة في الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي وصياغة بروتوكول للتعاون التجاري يلحق بمعاهدة هذه الجماعة الانمائية.

٥٧- وقد اتصلت أنشطة شتى بتوسيع تجارة البلدان الأفريقية مع مناطق أخرى. فتم تقديم المساعدة إلى الرابطة الأفريقية للشركات التجارية من أجل إقامة علاقات محسنة مع شركاء في جزر كناري (أسبانيا) من خلال اتفاق للتعاون بين الرابطة الأفريقية وغرفة تجارة تنريف. وأُجري تحليل لمكانات توسيع صادرات جزر الرأس الأخضر إلى أمريكا اللاتينية. واستكمل تقرير يتناول امكانات التصدير للمناطق الحرة جنوبي الصحراء. وستشكل هذه التقارير وثائق لندوة تنظم عام ١٩٩٥ عن أثر نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على التعاون بين مناطق التجارة الحرة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد أيضا، عقد المؤتمر الثاني لمحافظي وكبار مسؤولي المصارف المركزية لبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية في آذار/مارس ١٩٩٤ نظمه الأونكتاد بالتعاون مع هيئة الترويج الخارجي لجزر كناري والغرف الرسمية للتجارة والصناعة والنقل البحري في سانتا كروز دي تنريف بجزر كناري (أسبانيا). وكان الاجتماع الأول للجنة متابعة المؤتمر قد عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بمساعدة قدمها الأونكتاد إلى الأمانة.

٥٨- وعقد في أوائل عام ١٩٩٤ الاجتماع الثامن للجنة تنسيق ترتيبات المدفوعات والتعاون النقدي المتعدد الأطراف فيما بين البلدان النامية الذي شكل الأونكتاد أمانته التقنية. وكان من بين الحاضرين ممثلو جميع ترتيبات المدفوعات الأفريقية القائمة الثلاث، وهي غرفة مقاصة الاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى وغرفة مقاصة منطقة التجارة التفضيلية وغرفة مقاصة غرب أفريقيا.

٥٩- وساعد الأونكتاد الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا (RAF/88/047) في وضع برنامج عمل يساعد البلدان الأعضاء في اتباع عملية تحرير التجارة، ويفضي أيضا إلى تنسيق التعريفة الخارجية. وتمشيا مع برنامج العمل هذا، أُجري مسح لمختلف نظم الحماية التي تطبقها البلدان الأعضاء في الاتحاد وتم تقديم العناصر المتعلقة بوضع تعريفات خارجية مشتركة. وفي مجال التعاون النقدي والمالي، أُجريت أربع دراسات تهدف إلى الاعداد لزيادة قابلية العملات للتحويل وإنشاء منطقة نقدية واحدة. وفيما يتعلق باستخدام وقبول العملات الوطنية داخل المنطقة، والمؤشرات الاقتصادية الكلية لتحقيق التلاقي في مجالات النقد والسياسة العامة، وعناصر تعزيز أسواق رأس المال الاقليمية، وإمكانات إدخال الكمبيالات في غرف المقاصة بغرب أفريقيا، أدى إدخال الحواسيب والبرامج المحوسبة لإمسك الدفاتر إلى تحسين الإدارة السلسلة لآلية مدفوعات غرفة المقاصة بغرب أفريقيا. وفيما يتعلق بالنقل البحري الساحلي، وفر الأونكتاد الدعم للاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا في دراسة عن الأسواق. كما شرع في إجراءات لتعبئة المستثمرين المحتملين ودراسة أنواع السفن التي تناسب الخدمة على أفضل وجه.

هـ - الخصخصة

٦٠- في إطار مشروع "ترشيد وخصخصة المؤسسات العامة المتصلة بالتجارة في البلدان النامية المنخفضة الدخل" قدمت مساعدة في شكل خدمات استشارية فيما يتعلق بترشيد أو خصخصة المؤسسات المتصلة بالتجارة في البلدان المنخفضة الدخل. وتم الاضطلاع مؤخرا بأنشطة في جمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر وزامبيا وزمبابوي وغانا. وعقدت في برايا بالرأس الأخضر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ حلقة دراسية عن الخصخصة في غرب أفريقيا، شارك فيها خبراء من الرأس الأخضر والسنغال وغانيا وغانيا وغينيا وغينيا-بيساو. ومن بين المجالات التي تناولتها الحلقة ما يلي: خيارات تصفية الاستثمار أو عدم تصفيته، وتقنيات الخصخصة وتمويلها، والمنافسة، ووضع لوائح تنظيمية للخصخصة والجوانب الاجتماعية للخصخصة.

واو - الاستثمار الأجنبي المباشر

٦١- اضطلعت شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار في الأونكتاد بعدد من أنشطة التعاون التقني فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. ومورست أنشطة شتى في جنوب أفريقيا تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر وإدارة التنمية؛ واستعراض القوانين والأنظمة المتصلة بالاستثمار، وإعداد دراسات قطاعية موجهة إلى السياسة العامة؛ والتدريب من خلال حلقات العمل. وفي موزامبيق، يهدف برنامج مدته ثلاث سنوات إلى تحسين قدرة الوكالات الحكومية على التفاوض بفعالية مع الشركات عبر الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي، وذلك بإعادة صياغة تشريعات الاستثمار والتعدين في البلد، فضلا عن تطوير نظام ضريبي مناسب للتعدين وإنشاء مركز وطني للاستثمار. ويجري تقديم المساعدة إلى الحكومات في صياغة قانون جديد للاستثمار الأجنبي وتنفيذ الأنظمة (الجزائر) وصياغة قانون وحيد (تونس) كتوحيد للقوانين القطاعية القائمة. وهناك بلدان أخرى تتلقى مساعدة تقنية فيما يتصل بالاستثمار المباشر هي: جمهورية تنزانيا المتحدة، سيراليون، كينيا، أوغندا، غامبيا، إثيوبيا، سان تومي وبرنسيبي، وسوازيلند.

٦٢- وفضلا عن ذلك تم الاضطلاع بعدد من الأنشطة التدريبية (انظر TD/B/40(2)/CRP.2). وشملت هذه الأنشطة، من جملة أمور، المجالات التالية: تطوير الأسواق المالية؛ تنمية روح المبادرة؛ الاستثمار الأجنبي والخصخصة؛ تخطيط وتقييم الاستثمار؛ التحكيم الدولي؛ المشاريع المشتركة؛ استراتيجيات التنمية والأطر القانونية. كما عقدت اجتماعات مائدة مستديرة بشأن المناطق الاقتصادية الحرة؛ ومناخ الاستثمار؛ وتنمية المشاريع التجارية؛ والترتيبات التعاقدية. وشملت حلقات العمل والحلقات الدراسية (بعضها بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) ما يلي: حلقة دراسية عن تقرير لجنة الجنوب؛ اجتماع لفريق خبراء مخصص للترويج والاستثمار في المشاريع الصناعية في سياق عقد التنمية الصناعي الثاني لأفريقيا؛ واجتماع فريق خبراء مخصص بشأن إعادة تنشيط الاستثمار في تنمية أفريقيا: التوقعات في التسعينات وما بعدها.

زاي - النقل البحري، والموانئ والنقل المتعدد الوسائط

١- النقل العابر في أفريقيا

٦٣- حُظي النقل العابر في أفريقيا على أولوية في المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد، بالنظر إلى وجود ١٥ بلداً في أفريقيا من مجموع عدد البلدان النامية غير الساحلية البالغ ٢٩ بلداً. وكان تدعيم الترتيبات التعاونية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها هو الاستراتيجية المستخدمة لتيسير النقل العابر من وإلى البلدان غير الساحلية. وتشمل مكونات هذه الاستراتيجية تقديم المساعدة في تعيين الحواجز المادية أمام تدفقات حركة المرور العابر؛ وتنفيذ سياسات وإجراءات ترمي إلى تخفيض تكاليف المرور العابر؛ وتوحيد وتنسيق المستندات والإجراءات الجمركية والإدارية؛ وبناء المؤسسات؛ وتدعيم القدرة البشرية في قطاع النقل العابر. وقدم الأونكتاد المساعدة التقنية في إطار ثلاثة مشاريع تتصل بحركة النقل العابر وتقديم الدعم لقطاع النقل في: (أ) الجنوب الأفريقي (341/19/FAR-RAF/86/046)؛ (ب) غرب أفريقيا الوسطى (RAF/88/014)؛ (ج) شرق أفريقيا الوسطى (RAF/88/015).

٦٤- إن الأهداف الفورية لأنشطة النقل العابر هي: مساعدة البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر في المنطقة دون الإقليمية على التفاوض على اتفاقات ذات منفعة متبادلة في شتى مجالات الشحن العابر للبضائع عبر الحدود الدولية ومساعدة هذه البلدان على تنفيذ تدابير السياسة العامة المتعلقة بتجارة النقل العابر، وتنفيذ تدابير السياسة العامة المتصلة بالتنمية والرامية إلى الإسهام في تخفيض تكاليف المرور العابر الجارية.

٢- نظام المعلومات المسبقة عن البضائع

٦٥- من الأهداف الأساسية لنظام المعلومات المسبقة عن البضائع (ACIS) مساعدة البلدان المستفيدة على تعزيز التكامل التجاري والاقتصادي فيما بينها من خلال إدارة قطاع النقل بكفاءة. وفي هذا الصدد يلي النظام هدفاً أساسياً لمنظمة الوحدة الأفريقية وجميع التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية في أفريقيا.

٦٦- وبناء على طلب الحكومات الأفريقية ومتعهدي النقل، انصبت الجهود على تطوير وتشغيل وحدات رصد حركة الموانئ وحركة النقل بواسطة السكك الحديدية وعبر البحيرات؛ وستلي ذلك وحدة رصد حركة النقل البري. وعليه فإن الأونكتاد ما زال عاكفاً على إقامة وتطوير نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، مع التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبات مشروع رصد حركة النقل بواسطة السكك الحديدية قيد التشغيل في ١٣ شبكة سكك حديدية في أفريقيا (في ١٢ بلداً أفريقياً هي: ملاوي وزائير والكاميرون والسنغال وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكوت ديفوار وبوركينا فاسو ومالي وأوغندا والسودان). بينما بات مشروع رصد حركة الموانئ قيد التشغيل في مينائين أفريقيين (هيئة موانئ تنزانيا وميناء مومباسا). ويجري حالياً تمويل تطوير وتشغيل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع من البنك الدولي والمفوضية الأوروبية وهيئات التعاون الألمانية والفرنسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا السياق، تعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم الدعم المالي لمشروع رئيسي لاتمام تطوير وإقامة نظام المعلومات المسبقة عن البضائع على الوسائط الأربع كافة. بما في ذلك نظام المعلومات الأساسية في جميع أنحاء

شرقي أفريقيا. وتجري حاليا مناقشات مع الجهات المانحة لتلبية طلبات مماثلة لتطبيق نظام المعلومات المسبقة عن البضائع في غربي أفريقيا.

٦٧- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، اعتمدت لجنة صندوق التنمية الأوروبي بالمفوضية الأوروبية ميزانية قدرها ٨,٥ مليون وحدة نقدية أوروبية لتركيب جميع الوحدات المختلفة لنظام المعلومات المسبقة عن البضائع في الدول الأعضاء بمنطقة التجارة التفضيلية في شرق أفريقيا. وسينفذ الأونكتاد هذا المشروع في تعاون وثيق مع أمانة منطقة التجارة التفضيلية لمدة ثلاث سنوات (١٩٩٥-١٩٩٧). ويؤمل في حالة تنفيذ هذه المرحلة بنجاح توفير الاعتمادات اللازمة لمد نظام المعلومات المسبقة عن البضائع إلى جميع المناطق الجغرافية لأفريقيا.

٣- تجديد موانئ الصومال

٦٨- طُلب إلى الأونكتاد في أوائل عام ١٩٩٣ إيفاد فريق إلى مقديشيو لإسداء النصح بشأن العمل اللازم لتجديد الميناء الرئيسي للصومال بعد الحرب الأهلية. وفي حزيران/يونيه تم إيفاد فريق من خمسة أعضاء ليتولى من قوات الولايات المتحدة إدارة وتنظيم هذا الميناء.

٦٩- وفي تموز/يوليه ١٩٩٣ أجرى فريق للأونكتاد مسحاً للموانئ الصومالية الأخرى، وخلص إلى أن ثمة حاجة إلى تجديد موانئ كيسمايو وبربرا وبوساسو. وقد عانت هذه الموانئ جميعاً من أضرار نتيجة الحرب، ودمرت أو نهبت معداتها وتوقفت فعليا عمليات الموانئ. وتم وضع برنامج (SOM/93/003) لتجديد هذه الموانئ التي لها جميعاً مناطق داخلية مميزة ولها بالتالي دور هام تؤديه في إعمار البلد وتنميته. وفي كانون الأول/ديسمبر وصل فريق مؤلف من اثنين من موظفي الأونكتاد ليتولى من القوات البلجيكية إدارة وتشغيل ميناء كيسمايو.

٧٠- ورغم الصعوبات السياسية والعسكرية الخطيرة، تم نقل ميناءي مقديشيو وكيسمايو من الإدارة العسكرية إلى الإدارة المدنية. ويعمل الميناءان حالياً بكامل طاقتهما ويخدمان حركة النقل العسكري والتجاري. وفي مقديشيو يعمل الأونكتاد باعتباره هيئة الميناء ويعمل برنامج الأغذية العالمي باعتباره متعهد الميناء. وفي كيسمايو أصبح فريق الأونكتاد مسؤولاً عن كل جوانب الإدارة والتشغيل. وتم تشغيل هيئات الموانئ واتخذت الإجراءات لتشغيل الخدمات البحرية وخدمات البضائع وتحصيل الإيرادات والمحاسبة والصيانة الروتينية لمرافق الموانئ.

٤- عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا (UNTACDA II)

٧١- كان الفريق العامل القطاعي الفرعي المعني بالنقل البحري والموانئ والطرق المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط المنبثق عن عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا، وهو الفريق الذي يرأسه الأونكتاد، مسؤولاً عن وضع الاستراتيجيات الواجب اتباعها خلال العقد، والتي اعتمدها في النهاية الوزراء الأفارقة ونشرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعد الأونكتاد دليلاً لتعميم هذه الاستراتيجيات على الحكومات الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية ومتعهدي ومستخدمي خدمات النقل.

٧٢- ونيابة عن هذا الفريق العامل، وضع الأونكتاد مشروع برنامج عمل بشأن التدريب البحري هدفه أن يكون لأفريقيا مع نهاية العقد شبكة فعالة متكاملة وتعاونية من مراكز التدريب على النقل البحري لخدمة احتياجات القارة. ووافق الفريق العامل على هذا البرنامج واقترح سلسلة من التدابير من أجل تنفيذه.

٧٣- كما أوصى الفريق بوضع سبعة برامج عمل أخرى تعنى بالآتي: صيانة الأصول، غير أنه اضطر إلى وقف هذه الأنشطة مؤقتاً بالنظر إلى نقص الموارد؛ الإدارة والتشريع والسلامة في المجال البحري؛ حماية البيئة البحرية؛ عمليات النقل البحري (بما يشمل ملكية السفن والمشاركة ومجالس الشاحنين، إلخ)؛ النقل المتعدد الوسائط؛ تطوير الطرق المائية الداخلية؛ ظروف العمل والمعيشة (بما في ذلك السلامة) للعاملين في القطاع البحري.

٧٤- كما اشترك الأونكتاد مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سلسلة من الدراسات تهدف إلى إدخال تغييرات في تنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية. وسيُصطلح بمشاريع نموذجية في عام ١٩٩٥ في سيراليون ومدغشقر لتنفيذ نتائج هذه البحوث.

حاء - التأمين

٧٥- إن توافر أسواق مالية مستقرة وفعالة هو أمر أساسي للاقتصادات الحديثة. فأسواق التأمين الفعالة والمنافسة تمكنّ العوامل الاقتصادية من حماية نفسها بشكل أفضل ضد المخاطر وتساعد على صيانة الأصول الوطنية والتجارة الوطنية. ويمكن أن تستثمر الأموال المعهودة إلى شركات التأمين المحلية في اقتصاد البلد فتسهم بالتالي في تنميته. ويهدف برنامج التأمين إلى توفير الدعم لإنشاء وتعزيز أسواق تأمين منافسة في البلدان النامية ومساعدة هذا القطاع على الإسهام بصورة إيجابية في التجارة. وأثناء الفترة قيد الاستعراض تم إنجاز مشاريع وطنية في جيبوتي (DJI/89/002)، وكينيا (KEN/81/016)، ومشرعين إقليميين في إفريقيا (RAF/87/136). ومول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل هذه المشاريع.

٧٦- وشملت أهداف المشروع الأفريقي أمورا منها تعزيز التعاون الأفريقي في ميدان إعادة التأمين لتحقيق وفورات هامة في العملة الصعبة وزيادة قدرة البلدان الأفريقية على الاعتماد الجماعي على النفس في ميدان التأمين. وعقب سلسلة من الاجتماعات التي تناولت تبادل عقود إعادة التأمين، عقد اجتماع مماثل في عام ١٩٩٢ حضرته أغلبية شركات إعادة التأمين وشركات التأمين المهنية الأفريقية التي تباشر عمليات إعادة التأمين. وكان هذا هو آخر أنشطة هذا المشروع. وأفضت هذه الاجتماعات المكرسة لتبادل عقود إعادة التأمين إلى تبادل الصفقات فعلا وإلى زيادة تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الشركات الأفريقية.

٧٧- وفي جيبوتي تم إيفاد بعثة وإعداد تقرير خلال عام ١٩٩٢ لإسداء المشورة إلى حكومة جيبوتي بشأن المسائل القانونية والهيكلية والتعليمية في ميدان التأمين. وبيّن التقرير وجود بعض الأمور الشاذة وقدم نصائح قد يؤدي تنفيذها إلى تحسين شروط السوق؛ وزيادة حماية مستهلكي التأمين وتحقيق توازن أفضل بين المنتجات واحتياجات المستهلكين.

٧٨- وكانت أهداف المشروع الكيني هي المساعدة في وضع اللوائح وإنشاء إدارة للتأمين في كينيا، من خلال توفير التدريب والمعدات. وقد انتهى المشروع في عام ١٩٩٢. وسيؤدي إنشاء إطار تنظيمي وإشرافي كامل إلى توفير حماية أكبر لمستهلكي التأمين وزيادة كفاءة سوق التأمين.

طاء - التكنولوجيا

٧٩- عقب القرارات التي تم التوصل إليها في الأونكتاد الثامن في كرتاخينا، كان الهدف الأساسي لأنشطة الأونكتاد في هذا المجال هو تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية، لا سيما من خلال تدريب الموارد البشرية.

٨٠- وشملت الأنشطة المضطلع بها في أفريقيا في عام ١٩٩٣ مواصلة مشروع وطني في بوروندي. وفي إطار هذا المشروع، عقدت حلقة دراسية في بوجومبورا بشأن تعزيز القدرات التكنولوجية الوطنية، قام المشاركون خلالها بتعيين المشاكل التي تتناول الانتفاع بنتائج البحث والتطوير، واقتروا تدابير لإقامة روابط أوثق بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاع الإنتاج. واستضاف البلد ذاته حلقة عمل نظمها الأونكتاد بشأن الجوانب القانونية لنقل التكنولوجيا تناولت الترتيبات التعاقدية لاحتياز التكنولوجيا.

٨١- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بدأ الأونكتاد العمل بشأن مشروع جديد يرمي إلى بناء القدرة التكنولوجية في البلدان النامية عن طريق إقامة روابط تجارية بين المؤسسات التجارية الأجنبية والمحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، هو مشروع "نقل التكنولوجيا" (TRANSTECH). وفي إطار المرحلة التحضيرية لهذا المشروع الممولة من حكومة الدانمرك، تم تنظيم بعثات إلى أوغندا وزمبابوي وغانا بهدف وضع طرائق برنامجية وترتيبات مؤسسية من أجل تنفيذ مشروع نقل التكنولوجيا.

ياء - تنمية الموارد البشرية

٨٢- تلبية للحاجة الماسة للبلدان الأفريقية في هذا المجال، تشتمل معظم مشاريع الأونكتاد على محتوى إنمائي وتدريب على السواء. ويتضمن التقرير التحليلي (TD/B/41(2)/6) المعروض على الدورة الحالية للمجلس فرعاً يتناول تنمية الموارد البشرية في أفريقيا. ويتم الاضطلاع بعنصر هام من عناصر أنشطة تنمية وتدريب الموارد البشرية للأونكتاد في إطار برنامج التدريب التجاري (TRAINFORTRADE). والهدف من هذا البرنامج هو تدعيم تنمية الموارد البشرية والقدرات التدريبية في ميدان التجارة والأنشطة المتصلة بها.

٨٣- ويواصل الأونكتاد، من خلال برنامجه للتدريب البحري (TRAINMAR) دعم الإدارة الجيدة للقطاع البحري. وتسهم شبكة من مؤسسات التدريب على الإدارة، بتنسيق ومساعدة من موظفي الأونكتاد، في تنمية وتدريب الموارد البشرية للموظفين والمديرين المعنيين بالتجارة البحرية. وتشمل الشبكة في أفريقيا إدارات ومراكز ومعاهد للتدريب في ١٤ بلداً في شمال وغرب ووسط وجنوب وشرق أفريقيا تعمل باللغات الفرنسية والبرتغالية والانكليزية. وتتعاون هذه المؤسسات مع بعضها البعض لكي تقدم معايير مهنية للتدريب في أمور تهم على سبيل الأولوية القطاع البحري لبلدانها. ويساعد الأونكتاد من خلال تنسيق جهودها وتقديم الدعم في تطوير التدريب وتنفيذه، وتصميم وإدخال تقنيات تدريبية محسنة تشمل منهجاً جديداً في تنمية الموارد البشرية استخدم لأول مرة في شمال أفريقيا في نهاية عام ١٩٩٤.

ثالثا - تقييم مساهمة الأونكتاد في تنفيذ الخطة الجديدة

ألف - التوجه الحالي لمساهمة الأونكتاد في خطة الأمم المتحدة الجديدة

٨٤- استهدف التوجه العام والاستراتيجية الشاملة لمساهمة الأونكتاد في خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية أفريقيا في التسعينات العناصر التالية:

(أ) التصدي بفعالية وعلى وجه الاستعجال للمشاكل الحرجة التي تواجه أفريقيا وتحليلها بطريقة منسقة على الصعيدين الوطني والإقليمي، من خلال مواصلة اتباع سياسات سليمة وبذل جهود قوية للتعاون والتكامل الإقليميين؛

(ب) تشجيع المجتمع الدولي على ترجمة التزامه بمساعدة أفريقيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والتحول الاقتصادي بتحديد وتحليل القيود والحلول المحتملة المفضية إلى التعاون الدولي؛ وتعبئة الموارد اللازمة (من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) لتنفيذ هذه الأنشطة وللاتفاق على تدابير إضافية تتخذ لتقديم الدعم والمساعدة اللازمين لأفريقيا. إن الهدف و/أو المتوقع في نهاية المطاف هو زيادة تدفقات الموارد على أفريقيا وزيادة الوعي، على الصعيد العالمي، بالوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا وبالإجراءات اللازمة لتحسين هذا الوضع؛

(ج) تعيين وتكثيف المساعدة التقنية استجابة للاحتياجات المقدرة المستندة إلى تحليل القيود التي تواجه أفريقيا.

٨٥- وقد ازدادت الحاجة إلى تعميق الاهتمام بمشاكل البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل. فقد تدهورت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في معظم البلدان الأفريقية. وازداد عدد البلدان المصنفة باعتبارها أقل البلدان نموا في أفريقيا - ٣٢ من ٤٧ بلدا - منذ أوائل الثمانينات. ومن هنا ربما يود المجلس، عند النظر في تقييمه لمساهمة الأونكتاد في الخطة الجديدة وفي تقديم مبادئ توجيهية جديدة لبذل جهد أكثر فعالية، أن يأخذ في الاعتبار بعض الملاحظات والاقتراحات الموجزة الواردة أدناه.

باء- بحوث السياسة العامة وتحليلها

٨٦- في هذا المجال تجلّى عمل الأونكتاد المتواصل بشكل متزايد في إعطاء اهتمام أكبر للوضع الأفريقي ولأقل البلدان نموا (انظر الفقرات ٣-١٠ مثلا) وأكد أن المشاكل التي تواجه أفريقيا هي مشاكل هيكلية إلى حد كبير.

٨٧- إن تحليل الأونكتاد لصلة أفريقيا ببقية العالم يقر بأهمية البيئة الخارجية بالنسبة لهذه البلدان، ومعظمها ذات اقتصادات صغيرة. إن التغيرات الجذرية في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي، وأثرها اللاحق على الإطار المؤسسي الدولي، ستحدث آثارا ضخمة على توقعات التنمية في أفريقيا.

٨٨- وفي حين توفر هذه التغييرات فرصا للتنمية، إلا أنها تضع البلدان الأفريقية في الوقت نفسه في موقف أضعف نسبيا في مجال المنافسة الدولية. ويتصدى العمل المتواصل للأونكتاد لكثير من هذه القضايا. ومن الأمور التي لها أهمية خاصة تحليل تصميم وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي بغية تعيين المجالات التي تحتاج إلى تحسين. فمثلا حدد تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٣ المجالات التي تحتاج فيها السياسات المحلية والدولية معا إلى مراجعة كبيرة إذا كان من المطلوب عكس اتجاه الفقر المتصاعد ووقف عملية تهميش أفريقيا.

٨٩- كما شرع الأونكتاد في بعض العمل التحليلي بشأن أثر جولة أوروغواي على البلدان النامية المنخفضة الدخل، ولا سيما البلدان الأفريقية، بغية تدعيم أنشطته للتعاون التقني في هذا الميدان.

٩٠- إن العوامل الخارجية والداخلية معا تشكل عملية التنمية وتتطلب أهميتهما النسبية تحليل حالة فرادى البلدان. وبالنظر إلى تباين درجة النجاح والمشاكل في الاقتصادات النامية الأفريقية، يقترح أن يشمل العمل المرتقب من جانب الأونكتاد بشأن أفريقيا مواصلة دراسة تجربة اقتصادات مختارة في مجال التنمية. وقد تم إلى حد بعيد تجميع بحوث السياسة العامة وتحليل هذه السياسة بشأن أفريقيا كمجموعة واحدة، مما حدّ من جدواها، دون الإقرار الكافي بأن اقتصادات أفريقية عديدة حققت في الواقع أداء جيدا، على الأقل من حيث معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي.

٩١- ومن هنا قد يكون من المفيد تحليل الخبرات الايجابية لفرادى البلدان وبحث امكانية تقليد قصص النجاح في قطاع بعينه. وتشمل الأمثلة تربية الماشية في بوتسوانا؛ والقدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سوازيلند؛ والإبقاء على رقم قياسي موات للتنمية البشرية مثلما حدث في ليسوتو (وهي بلد فقير في الموارد به نسبة عالية من المتعلمين وخاصة النساء)؛ وتحقيق أداء اقتصادي كلي جيد بوجه عام في موريشيوس مثلا (وهو بلد آخر فقير في الموارد نسبيا). ويمكن اضافة غانا وأوغندا كمثالين آخرين على جوانب النجاح في إنعاش اقتصاداتهما. وسيكون من المفيد عندئذ البحث عن العناصر التي تجعل هذه الجهود مستدامة وقابلة للتطبيق في أماكن أخرى من أفريقيا.

٩٢- وهناك مثال آخر هو حالة المديونية. ففي تحليلات كثيرة يتم تجميع كافة البلدان الأفريقية معا. غير أنه وفقا لبيانات البنك الدولي مثلا، لا يمكن اعتبار ٢٦ بلدا من البلدان الأفريقية ذات السيادة البالغ مجموعها ٤٥ من البلدان ثقيلة المديونية، في حين يواجه نصف البلدان المتبقية مشاكل قابلة للحل في إطار الترتيبات القائمة. إن التجميع الكلي يحول دون إمكانية وضع استجابات مناسبة لكل مجموعة وفقا للظروف الخاصة التي تواجهها. إن الجهود المبذولة لمساعدة تلك البلدان التي تكون مشاكلها قابلة للحل في إطار الترتيبات القائمة للاستفادة من هذه الترتيبات لم تكن كافية بسبب المستوى العالي للتجميع الكلي.

٩٣- وقد يجادل المرء بأن أحد الأسباب المحتملة وراء إبراز التقييم المتشائم للأداء الاجتماعي - الاقتصادي الشامل لأفريقيا ينبع من التصور الخاطئ بأن توعية المجتمع الدولي بمحنة البلدان الأفريقية ستؤدي إلى زيادة تدفق الموارد من مجتمع المانحين على أفريقيا. ومع ذلك، فإن التدفقات الانمائية الرسمية لا تتمخض بالضرورة آليا عن جلسات اعلان التبرعات بعد الاجتماعات الحكومية الدولية. فهناك تنافس حاد على هذه الموارد. كما لوحظ أن تلك البلدان التي تحقق أداء جيدا وفقا لمعايير معينة من المرجح كثيرا أن تجتذب موارد مالية تساهلية وغير تساهلية.

جيم - التعاون التقني

٩٤- إن نهج الأونكتاد فيما يتعلق بالتعاون التقني في أفريقيا هو جزء مكمل لنهجها المتعلق بالتعاون التقني في البلدان النامية بوجه عام. وكانت فعالية البرنامج الشامل للأونكتاد موضع استعراض مؤخرا من جانب المجلس في الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين وفي الدورة الرابعة والعشرين للفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. إن استنتاجات وتوجيهات المجلس لعمل الأمانة في هذا المجال تنطبق بالمثل على الحالة الأفريقية (انظر TD/B/41(1)/14 (Vol.I)، الصفحات ١٦-١٩ و TD/B/WP/87 المؤرخة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤). ومن الواضح أن على المرء أن يؤكد على الظروف الخاصة للبلدان الأفريقية التي تتطلب تركيزا أكبر على أنشطة التعاون التقني للمنطقة.

٩٥- وقد هبطت الموارد المتاحة للبرنامج والمشاريع في أفريقيا من حيث القيمة النسبية والمبالغ المطلقة على السواء. ويشير التوزيع الجغرافي لمصروفات الأونكتاد في مجال التعاون التقني إلى أن ٣٥ في المائة من أنشطة الأونكتاد في عام ١٩٨٦ وجهت إلى أفريقيا مقارنة بنسبة ١٦,٥ في المائة و ١٢ في المائة بالنسبة لآسيا/المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية/منطقة الكاريبي على التوالي. ومنذ ذلك الحين هبطت النسبة المئوية لأفريقيا هبوطا كبيرا. وكانت الأرقام لعام ١٩٩٣ هي: أفريقيا ٢٤,٤ في المائة، آسيا/المحيط الهادئ ١٧,١ في المائة، وأمريكا اللاتينية/منطقة الكاريبي ١١,٢ في المائة. وهذا يعزى أساسا إلى الهبوط الحاد في التمويل من البرنامج الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ١٩٨٩ بلغت الموارد الكلية المتاحة للأونكتاد من ذلك المصدر ستة ملايين دولار. وفي عام ١٩٩٤ سيهبط هذا الرقم إلى نحو ٢٠٠ ٠٠٠ دولار فقط.

٩٦- وهناك حاجة إلى زيادة الموارد المتاحة للأونكتاد بشأن الأنشطة المتصلة بالعمل في أفريقيا. وثمة حاجة ماسة إلى موارد إضافية تدعم جهود التنمية في أفريقيا بغية تحقيق تأثير دائم واستدامة طويلة الأجل لاصلاحات السياسة العامة، وخاصة في تلك البلدان التي تواجه ظروفًا متدهورة لأسباب داخلية أو بسبب الحالة في الأسواق الدولية. وفي هذا السياق، ينبغي بالتالي تدعيم قدرة الأونكتاد إن كان يراد له ممارسة عمل تحليلي أكبر وتعزيز أنشطة التعاون التقني.

الحواشي

(١) هذه الوثيقة نسخة مستوفاة من الوثيقة TD/B/40(20)/CRP.2. وللحصول على معلومات إضافية انظر أيضا TD/B/WP.84.

(٢) انظر أيضا برنامج نظام إدارة الدين والتحليل المالي، تقرير مرحلي عن عام ١٩٩٣، UCTAD/GRD/DMS/16.

- - - - -